أهدافنا الزراعيـــة

لمحرر الإهرام الزراعى

نشأ الفلاح فى أحضان الزراعة ، فأولع بها ، واعتز بما يملك من وسائلها حتى أنه يعتبر جاموسته أو بقرته كواحد من أولاده ! وفى هذا سر نجاحه بالرغم من جهله وفقره .

وهو يتطلب من الزراعة كسب قوته ، أما مازاد على حاجته من هذا الكسب فإنه يعمل على ردها إلى الزراعة ثانيا بالاستزادة منها والتوسع فيها والشيوعية تعمل على هدم هذا الهدف وتقويضه ، لأنها تبطل حق الملكية بين الأفراد ، وتحول الأرض الزراعية إلى مصنع تعمل فيه الآلات على انتاج أقصى حد من المحصولات ، وما الفلاح فى نظر الشيوعية إلا جزء من هذه الآلات ، وما كسبه عندها إلا وقود هذه الآلة .

من أجل ذلك كان على الحكومات الديموقراطية أن تعمل على أن يتمسك الفلاح بحياته الهادئة الطيبة ، وتوفر له ملكية الأرض التى تكفيه هو وأسرته .

وقد أخذت حكومتنا بمبدأ تقسيم مايستصلح من أرض الدولة إلى اقطاعيات وأقرت تمليكها لخريجى المعاهد الزراعية والفلاحين الذين لا يملكون أرضا ، غير أن أملاك الدولة تكاد تنحصر فى مديريات معينة ، ولهذا يجدر أن تنهج حكومتنا نهج انجلترا والولايات المتحدة وغيرهما ، بأن تخصص اعتمادات تشترى بها الأرض من بعض كبار الزراع فى المديريات التى يكثر فيها الفلاحون الذين لا ملكية لهم ، وتوزع هذه الأرض على هؤلاء الفلاحين فى نظام يكفل قيامهم بزرعها وتسديد أثمانها بسهولة .

كذلك يجب وضع حد أدنى للملكية الزراعية ، حتى لا تنقسم إلى ملكيات ضئيلة لا تكفى الفلاح وأسرته ، فضلا عن أن استغلالها لا يأتى بنتيجة اقتصادية ووضع نظام يؤدى إلى ضم الملكيات الزراعية الصغيرة المتفرقة لكل فرد ، فتؤلف لجان تعمل على وجوب تبادل الملكية فى مثل هذه الحالة ، ومعافاة أصحابها من رسوم نقل الملكية

أما الواجب الجدير بالعنايه فهو تدعيم تمسك الفلاح بحياته الزراعية ، وذلك بالنهوض بالريف من النواحى الصحية والعمرانية والاجتماعية .

ونحب أن نقول إن أصحاب العزب لايبتغون بالزراعة إلا استغلالها للاحتفاظ برءوس أموالهم ، لأنهم يرونها إحدى وسائل الاستغلال الأخرى وإن كانت أرباحها أقل ، غير أن لهذا الفريق مجهوداً لاينكر ، فهم الذين يستصلحون الأراضى ، ويسعون بما لديهم من رءوس أموال وخبرة واقدام ، فى النهوض بأساليب الزراعة وتنويع المحصولات وغزو الاسواق بالمنتجات الزراعية . ولما كانت مباهج المدنيـــة استطاعت أن تجذب هذا الفريق اليها ، وتحرم الريف من العناصر المثقفة فيه فقد أدى ذلك إلى ضعف الإنتاج بوجـــه عام بسبب انقطاع هؤلاء الزراع عن الاقامة فى مزارعهم ، والمثل العامى يقول « العزبة تقول لصاحبها زرنى أعمر »

ومن المبادىء الحديثة أن حرية المالك فى ملكه تخضع لواجب مراعاة مصلحة المجموع ولهذا فإن العزب والأباعد التى تدار إدارة سيئة تؤدى إلى افساد تربة الأرض كما أن ضعف الإنتاج يسىء إلى الاقتصاد القومى ، وقد تمكن تدخل الحكومات من أن يحد من ذلك بل ذهب البعض منها إلى الأخذ بنزع ملكية العقار الذى يهمل استغلاله ، ولاشك أن الاهمال الذى يترتب عليه تدهور تربة الأرض هو فى الواقع أشد خطراً على ثروة البلاد ، بل ان خطره يمتد إلى الأجيال المقبلة .

ومما تجدر العناية به فى هذا الشأن وضع تشريع يلزم أصحاب العزب والأباعد بإنشاء المصارف الفرعية وتطهيرها فى الحالات التى تستوجب ذلك ، وتوفير الماشية بهذه المزارع بالقدر الذى يكفى لتسميد الأرض بالأسمدة العضوية محافظة على خصبها ويجب أن تكون العلاقة بين صاحب المزرعة وفلاحيه معتمدة على تعاون الطرفين فى الاحتفاظ بخصب التربة وازدياد الغلة واقتسام الربح بينهما قسمة عادلة ، وقد يكون من المفيد مراعاة استبقاء الفلاح للأرض التى يزرعها أطول مدة ممكنة ، لأن الإيجارات فى البلاد الزراعية الأجنبية تكون فى العادة أطول مما لدينا ، وهذا يدعو الفلاح إلى العناية بخدمة الأرض والعمل على تحسينها .

وعلى الحكومة أن تعنى بتوافر الأغذية ذات القيمة الغذائية للشعب لاسيما لفئات معينة منه كالاطفال والنساء الحوامل والمرضى ، وهم المعروفون بالفئات الحساسة ، وأهم هذه الأغذية الخضر واللحوم والسمك ، وأن تتخذ خطة عملية للتوسع فى انتاج هذه الاغذية وتوفيرها للشعب فى مختلف نواحى القطر .

ومن الأهداف العامة للزراعة رفع المستوى الاقتصادى للبلاد ، وهذا يدعو الحكومة أن تعمل على زيادة مايمكن تصديره من منتجاتنا الزراعية ، لنستبدل به مايلزمنا استيراده من البلاد الاجنبية ، وهذا يقتضى وضع خطة لإيجاد مراكز تعمل على إكثار الخضر والفاكهة والبذور والأزهار وغير ذلك من المنتجات التى يمكن تصديرها للخارج ، وتنظيم تدريجها وفرزها وتعبئتها ، وفرض الرقابة التى تكفل حسن سمعتها فى الأسواق الخارجية .